

البعد الإنساني والأخلاقي للوظيفة الثالثة للجامعة في ظل أهداف التنمية المستدامة

د. أمال شوتري (مدير مخبر) / قرّة حليمة (طالبة دكتوراه)

مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة (LEZINRU)

جامعة محمد البشير الإبراهيمي / برج بوغريج / الجزائر

<https://ijsrds.journals.ekb.eg>

Pages: (67-83)

الملخص

تطرح هذه الورقة البحثية من خلال منهج وصفي تحليلي إشكالية البعد الأخلاقي والإنساني للوظيفة الثالثة للجامعة في ظل أهداف التنمية المستدامة؛ حيث تهدف هذه الورقة إلى المشاركة في النقاش الأكاديمي والبحثي حول ضرورة إعادة قراءة للمرتكزات والأبعاد التي قامت عليها أهداف التنمية المستدامة SDGs؛ إبراز دور الجامعة من خلال وظيفتها الثالثة في تبني حقيقي للبعد الأخلاقي والإنساني لأهداف التنمية المستدامة. توصلت هذه الورقة إلى ضرورة استخدام مفهوم التنمية المستدامة حسب المصلحة المشتركة وليس حسب مصلحة الأقوى؛ حتمية إعادة الاعتبار للبعد الأخلاقي والإنساني في أهداف التنمية المستدامة (SDGs)؛ وضرورة تجسيد الوظيفة الثالثة للجامعة للبعد الأخلاقي والإنساني للتنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: الوظيفة الثالثة للجامعة، الابتكار، التعليم، المساهمة المجتمعية، أهداف التنمية المستدامة.

المقدمة:

وُفِّتْ الأمريكية Laura D'Andrea Tyson* صاحبة كتاب (من يسحق من؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالية)¹ في انتقاء كلمة يسحق بكل ما تحمله المفردة من معاني القوة والدمار، فالفعل يسحق حسب معجم المعاني الجامع يعني يُهلك ويمحق ويقضي وبطحن. تدرك الكاتبة كاقصادية أمريكية اشتغلت في مؤسسات وهيئات دولية عديدة قواعد لعبة المنافسة الدولية وتفقه سلوكيات الرأسمالية المتوحشة، وإن كانت قد استخدمت الكلمة في مجال المنافسة الشرسة في عالم التكنولوجيا العالية؛ لكن واقع الحال يشير إلى أن هذا المستقبل سنسحق فيه جميعاً وعلى كل الأصعدة خاصة بعد تداعيات جائحة كوفيد 2019 وحقائق الحرب الأوكرانية القائمة التي أعادت العالم مرة أخرى بقوة إلى نقاشات أزمة الغذاء والجوع والفقر ليس في الدول النامية فحسب، بل وفي الدول التي كانت تقدم نفسها قلاعاً اقتصادية لا تهزم⁽²⁾.

في الحقيقة لم تكن قضايا الإنصاف والعدالة والكرامة على النحو المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لتنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات وليدة اللحظة؛ بل هي قضية ممتدة في تاريخ الإنسانية مما يفسر أن المخاوف بشأن التطور الأخلاقي والإنساني للمجتمع لا تقتصر على الحاضر فقط³، فمواريثنا الحضارية فرضت ذلك عقيدة وممارسة، ويتجلى ذلك في قول الرسول الكريم: جئت لأتمم مكارم الأخلاق، وهو ما يطرح سؤالاً مركزياً اليوم: لماذا تم استبعاد بداية البعد الأخلاقي والإنساني كهدف مركزي في بلورة أهداف التنمية المستدامة على الرغم من مطالبة الدول النامية خاصة المسحوقة منها بذلك في كل الاجتماعات واللقاءات ذات العلاقة، وهو ما تؤكد ممارسات الدول المتقدمة المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة في ظل الليبرالية



المتمحشة التي زادت الكثرة فقراً والقللة ثراءً فالحشأ، الرأسمالية المتمحشة التي فرضت فكرة تقديس الساعة وجعلت من تكليس الثروة ولو على حساب كوكب الأرض وبكل مكوناته أمراً عادياً يوحى ببطولة اقتصادية راقية تُسوّق لها جهات ومؤسسات هي أصلاً صنيعة هذه الرأسمالية، والأخطر من ذلك كله إعطاء المبرر الشرعي لنماذج خطيرة جداً أخرى قادمة تقوم على إلغاء البعد الأخلاقي والإنساني في تحقيق التنمية، نماذج ربما تكون أكثر شراسة من الليبرالية الفاحشة ذاتها. تصل إلى حد استبدال الوجود بالثروة كوثنية جديدة يجب أن تقدم فيها كل طقوس الطاعة ولو على حساب حياة البشر على هذا الكوكب.

تلکم هي البيئة التي تبلورت فيها أهداف التنمية المستدامة منذ أن طرحت لتشکل موضوعاً يعد من أكثر المواضيع اهتماماً وتداولاً في العالم، أهداف بنيت على أسس مشبوهة تحتاج إلى تصحيح مسار مستعجل، يجب أن تؤدي فيه المؤسسات التعليمية والبحثية وفي مقدمتها الجامعة دوراً حاسماً لإعادة التوازن لهذا العالم الذي تقوده أطراف لا تعترف أصلاً بالأبعاد الأخلاقية والإنسانية للموضوع. خاصة وأن ربط برامج السياسات والبحث بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تبلورت سنة 2015 هو تعهد استراتيجي رئيس يتبناه الكثير من أصحاب المصلحة المهتمين بشؤون التنمية والبيئة.

مشكلة البحث:

تضطلع الجامعة بوظائف جديدة مستمدة من أهداف التنمية المستدامة المعلنة تتجسد في الوظيفة الثالثة للجامعة أو الدور الجديد للجامعة وذلك في ظل التغيرات والتحولات التي طالت جميع الميادين؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والمعرفية، والتعليمية، والسياسية، إذ لم تعد مهام الجامعة تقتصر على الأدوار التقليدية: الوظيفة الأولى (التدريس)، والوظيفة الثانية (البحث العلمي)؛ بل تطورت لتشمل مهاماً جديدة ترتبط بجميع نواحي الحياة تمثلت في الوظيفة الثالثة للجامعة؛ من خلال أبعادها الأساسية الثلاث المتمثلة في: "التعليم المستمر"، و"الابتكار ونقل التكنولوجيا"، و"المشاركة المجتمعية"، وظيفة تركز على دراسة علاقة الجامعة بمحيطها غير الأكاديمي (المجتمع)، وبوصف الجامعة كممثلة للضمير الإنساني الحي كما يفرضه منطق الأمور يجب أن تتضمن أبعادها الثلاث "التعليم المستمر"، و"الابتكار ونقل التكنولوجيا"، و"المشاركة المجتمعية" البعد الأخلاقي والإنساني للتنمية المستدامة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة أولاً إلى المشاركة في النقاش الأكاديمي والبحثي حول ضرورة إعادة قراءة للمركبات التي قامت عليها أهداف التنمية المستدامة (المنطق المقلوب)، وثانياً إلى إبراز دور الجامعة من خلال وظيفتها الثالثة في خدمة مجتمعها في ظل أهداف التنمية المستدامة (تصحيح مسار). وسيتم مناقشة ذلك من خلال محورين:

أولاً: أهداف التنمية المستدامة وحتمية الإصلاح.

ثانياً: البعد الأخلاقي والإنساني للوظيفة الثالثة للجامعة البديل.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تطرح هذه الورقة البحثية من خلال منهج وصفي تحليلي إشكالية البعد الإنساني والأخلاقي للوظيفة الثالثة للجامعة في ظل أهداف التنمية المستدامة؛ من خلال الوقوف على تضمين أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة للبعد الإنساني والأخلاقي باستخدام بعض مؤشرات القياس في إطار أهداف التنمية المستدامة.



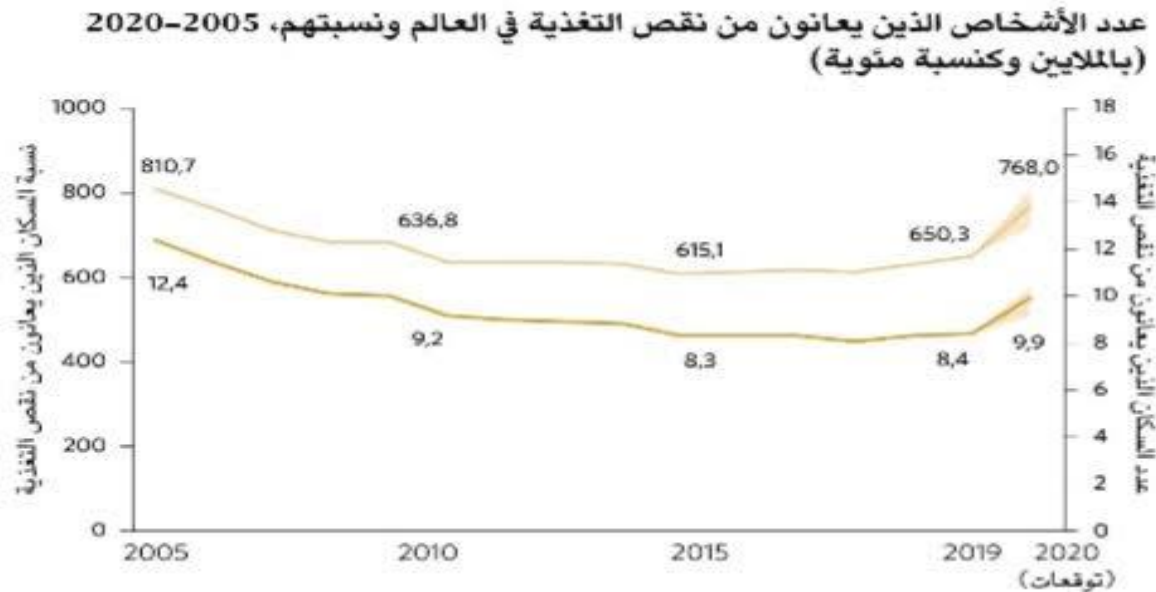
المحور الأول: أهداف التنمية المستدامة وحتمية الإصلاح

تأسست التنمية المستدامة، على الاعتبارات العملية فقط وأهملت الاعتبارات الأخرى كاعتبارات السياسة التي تفضح ازدواجية المعايير بالنسبة للدول المتقدمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاعتبارات الأخلاقية التي من مصلحة هذه الدول الخوض فيها الآن بعد الحرب الأوكرانية التي أثرت على سوق الطاقة؛ حيث بدأت الأصوات تتعالى بضرورة ضمان استمرار إمدادات الطاقة لأوروبا. لذلك لم يأخذ مفهوم التنمية المستدامة وبشكل عام شكله النهائي؛ إذ مازالت النقاشات محتدمة حوله، ومن ثم فمن الطبيعي أن تختلف حوله الآراء وتتعدد المواقف، وتكثر الأبعاد إذ مازالت التنمية المستدامة لحد الساعة تصوراً يبحث عن التجسيد بشكله الصحيح ويتلمس طريقه نحو الاكتمال.

يمكن استنتاج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة المعتمدة الآن من نموذج (P3) البشر (People، الكوكب Planet، الربح Profit، الاتفاق على المكونات الثلاث موجود لكن الاختلافات تسجل بالتأكيد على كيفية التعامل مع هذه المكونات، فالدول المتقدمة ترى الأولوية لبشرها وخيرات الكوكب خيراتها والربح يتحقق حسب مصلحتها وليس حسب مصلحة الجميع وهو ما تعكسه الفروقات التنموية الصارخة بينها وبين الدول الفقيرة حتى في أحلك الظروف، مثلما حدث مع جائحة كورونا، ويزداد الأمر تعقيداً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حسبما جاء في تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021 " مع دخولنا العام الثاني لجائحة كوفيد-19، لهذه الأزمة أبعاد هائلة وتترتب عليها آثار كارثية على حياة الناس وسبل عيشهم وعلى الجهود المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد كانت الأوبئة، تاريخياً، بمثابة محفزات للتغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولا يزال هذا صحيحاً اليوم.... وسيكون عام 2021 حاسماً من حيث ما إذا كان بوسع العالم اليوم إجراء التحولات اللازمة للوفاء بالوعد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أو أنه سيعجز عن ذلك - مع تداعيات ستترتب علينا جميعاً" وهو ما أكدته التوقعات حسب الشكل رقم 1 الذي يبين عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم ونسبتهم 2005 . 2020.

الشكل رقم 1: عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم ونسبتهم (2005 - 2020)

(بالملايين ونسبة مئوية)



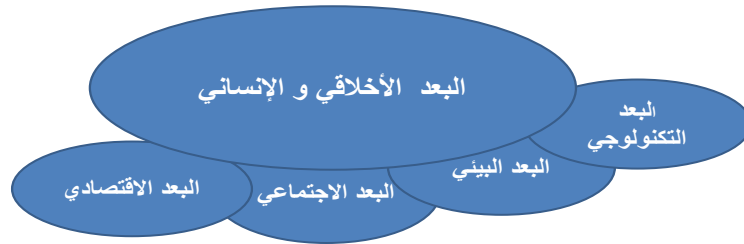
المصدر: تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021.



استناداً لتقرير أهداف التنمية المستدامة 2021، انخفضت قبل جائحة كوفيد19 نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 110% في عام 2015 إلى 9.3% في عام 2017. وهذا يعني أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 91 دولار في اليوم انخفض من 741 مليون شخص إلى 689 مليون شخص. غير أن معدل الانخفاض تباطأ بني عامي 2015 و 2017 ليصبح أقل من نصف نقطة مئوية سنوياً عامي 1990 و 2015. وتشري التقديرات إلى أن عام 2020 شهد زيادة تتراوح بني 119 مليوناً من الفقراء في العالم¹.

تضمنا من المفروض بيئة متكاملة يكون فيه الإنسان الفاعل الرئيس؛ لكن استبعد وجود الإنسان كفاعل محوري في الكثير من المفاهيم والطروحات التي استوعبت الإنسان في مناهجها دائماً كمتغير يؤدي إلى تشويه البيئة وتدهورها، وهي مسألة يجب إعادة التفكير فيها من منطلق مفهوم البيئية المتكاملة. فالبيئة المقترحة يجب ألا تستثني الإنسان من معادلة تحقيق بيئة سليمة؛ بل يجب أن يكون فيها الإنسان أيضاً المتغير الأساسي الذي يمكن أن يحافظ على بيئته. وبالتالي وفي الإطار الأوسع لإيكولوجيا متكاملة يأخذ الإنسان مكانة مركزية، يُفهم على أنه شخص مسؤول عن أفعاله ومدعو لفعل الصواب في كل الأوامر وعندما لا يحترم هذا التوجه الأخلاقي المتضمن ضمناً في ضميره، يصبح بالتأكيد خطراً على نفسه وعلى البيئة التي يعيش فيها، وفي هذا السياق يظهر مفهوم الاستدامة كمفهوم رئيسي يجب أن يوجه العمل البشري في جميع المجالات، في إطار من المسؤولية الإنسانية وأخلاقيات الاستدامة². لذلك لا بد من أن يقوم تعريف التنمية المستدامة على أساس القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية وأن تتغذى كل أبعاده من هذه القيم حسب ما يوضحه الشكل رقم 2 وبشكل تكاملي فكل الأبعاد المدرجة يجب أن تأخذ في حساباتها البعد الخلقى والإنساني لأنه الأصل الذي تنطلق منه كل الممارسات والسلوكيات والأنشطة، فتغييب الأصل هو الذي أفقد أبعاد التنمية المستدامة محتواها وقوتها.

الشكل رقم 2: علاقة أبعاد التنمية المستدامة بالبعد الأخلاقي والإنساني



المصدر: من إنجاز الباحثة

وإذا تم تعريف التنمية المستدامة على أنها مفهوم أخلاقي إنساني في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية، فإنه لا بد من الاستثمار في البشر بقدر كبير لغرس القيم الإيجابية المطلوبة وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة. فضلاً عن بذل الجهود على مستوى المجتمع من أجل تحسين الروح الاجتماعية وأن يفكر الإنسان في رفاهية اليوم والغد معاً. صحيح مبادئ التنمية المستدامة هي عامة، كونها صالحة عالمياً، لكن يجب تطبيقها في تبني السياسات على المستوى الوطني، على المستوى الكلي وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، لأن البشر قبل أن يكونوا مستفيدين من التنمية هم ضحاياها. ويجب أن تهتم التنمية بشكل خاص بتحقيق رفاهية البسطاء



قبل التفكير فقط في رفاهية الأجيال المستقبلية كما تقوم به مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية فبعد أن ضمنت رفاهية شعبها حالياً، تحاول ضمان رفاهية أجيالها المستقبلية حتى باللجوء إلى سبل غير مشروعة لا أخلاقياً ولا إنسانياً (إحياء مفاهيم الاحتلال).

التنمية المستدامة كنهج متكامل على الأقل من وجهة نظر الهيئات الدولية ذات الصلة تقوم على ثلاثة مبادئ مترابطة:¹

- 1) لن يُترك أحد متخلفاً عن المسيرة لكفالة الاستدامة وتحقيق مستوى أساسي من المعايير البيئية والاجتماعية؛
- 2) العيش في إطار مجال العمل الآمن لكوكب الأرض مع كفالة الازدهار المقترن بالعدل والنمو المستدام؛
- 3) ترك الأصول للأجيال المقبلة، ببناء رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

لكن تبقى هذه المبادئ مستعصية وتواجهها تحديات كبيرة للتجسيد ونرى أنها مبالغ في تحديدها فلقد انخفضت على سبيل المثال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً عام 2020، لاسيما التدفقات الموجهة إلى المناطق الأكثر فقراً ذلك بنسبة تصل إلى 40 % في عام 2020 من قيمها لعام 2019 البالغة 1,5 تريليون دولار، فوصلت إلى أقل من 1 تريليون دولار لأول مرة منذ عام 2005. وانخفضت تدفقات استثمارات القطاع الخاص الدولي الموجهة إلى الاقتصاديات النامية والانتقالية في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة بنحو الثلث في عام 2020. وفيما عدا الطاقة المتجددة حيث استمر النمو في المشاريع الجديدة، مع أنه انخفض إلى ثلث مستوى ما قبل الجائحة، وشهد النشاط الاستثماري انخفاضاً حاداً في جميع قطاعات أهداف التنمية المستدامة، وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في المناطق الفقيرة.

كما تبقى أحد أخطر التهديدات العالمية، والتهديد الذي يفاقم الشواغل البيئية الأخرى مثل شح المياه وفقدان التنوع الإحيائي، هو تغير المناخ. ويؤدي تغير المناخ، في الأجلين المتوسط والطويل، إلى زيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية وتغيرات في نظم تساقط الأمطار وزيادة في منسوب مياه البحر. ويرجع السبب في تغير المناخ في المقام الأول إلى ازدياد معدلات تركيز غازات الدفيئة الناجمة أساساً عن الوقود الأحفوري والكتلة الإحيائية وتربية المواشي وري حقول الأرز واستخدام الأسمدة النيتروجينية والصناعة والنقل.² يمكن القول أن أهداف التنمية المستدامة بنيت على أسس مادية بحتة كمنطق مقلوب استبعدت فيها القيم الأخلاقية والإنسانية مما جعلها عرضة للانتقادات وللإخفاقات لاسيما من قبل الأطراف المتضررة التي ترى في تطبيق الكثير من جوانبها عبئاً آخر يضاف للأعباء التنموية الأخرى وترى أيضاً أن الدول المتقدمة هي من يتحمل الآثار البيئية المدمرة وعليها أن تتحمل مسؤوليتها تجاه كوكب الأرض خاصة في ظل تمسك هذه الدول بمنطق البقاء للأقوى ولا مجال للضعفاء في حلبة منافسة لا ترحم ويعدون الحديث هن التنمية المستدامة عملية ذر للرماد في الأعين لحجب حقيقة ما يجري من نهب ممنهج لثروات الضعفاء.

المحور الثاني: البعد الأخلاقي والإنساني للوظيفة الثالثة للجامعة البديلة

لبلورة أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة وعناصرها، كانت هناك محاولات عديدة في هذا الاتجاه نذكر منها مشروع المفوضية الأوروبية في إطار برنامج التعلم مدى الحياة، الذي كان الهدف منه هو اقتراح بند شامل لتحديد وقياس ومقارنة أنشطة الوظيفة الثالثة للجامعة من منظور واسع، وتم تحديد الأبعاد المتعلقة بهذه الوظيفة والمتمثلة في التعليم المستمر والابتكار ونقل الثقافة والمشاركة المجتمعية. "التعليم المستمر" كبعد أول، الهدف الأسمى منه هو خدمة المجتمع؛ من منطلق أن التطور السريع للعلم والتكنولوجيا يفرض على الفرد أن يجدد نفسه ويغير من تخصصه، بتجديد معلوماته وخبراته ليستطيع التعامل مع ما يستجد من معرفة وتكنولوجيا، فانعكس هذا بالطبع على التعليم الجامعي فظهرت الجامعة المفتوحة والجامعة الشاملة، والتعليم عن بعد. "الابتكار ونقل الثقافة" كبعد ثانٍ كونه المسؤول عن ترميم البحوث الجامعية ومعارفها وتحويل إنتاجها إلى ابتكارات حقيقية تساهم في تنمية المجتمع واستدامة تطوره، من



خلال التفاعل مع مختلف الجهات القائمة على ذلك. و"المشاركة المجتمعية" كبعد ثالث يمكن من خلاله أن تؤدي الجامعة دوراً مميزاً في تعزيز تعاونها وشراكتها مع مؤسسات المجتمع، وتفعيل التكامل بين النظام الجامعي والأنظمة الاجتماعية الأخرى: النظام السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي¹.

واستطاع أن يقدم هذا المشروع مجموعة من مؤشرات القياس (الملحق 1) وعند مقارنة أبعاد الوظيفة الثالثة بأهداف التنمية المستدامة نجدتها في قلب هذه الأهداف، وسنحاول مناقشة التزامهم بالبعد الأخلاقي والإنساني من خلال مؤشرات القياس. أولاً: التعليم: اعتمدت الدول الأعضاء في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة الخطة العالمية الجديدة للتنمية الموسومة: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتضمن 17 هدفاً لتحقيق التنمية المستدامة، سنتوقف عند الهدف الرابع التعليم والتاسع الابتكار المقرون بالصناعة والهيكلة الأساسية لارتباطهما بالوظيفة الثالثة للجامعة كما يبينها الشكل رقم 3:



الشكل رقم 3: أهداف التنمية المستدامة

اجتمع في عام 2015 المنتدى العالمي للتربية في إنشيون بجمهورية كوريا الجنوبية وبمشاركة 1600 مشارك من 160 دولة لمناقشة هدف واحد وهو: «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع» ومن غايات الهدف الرابع المنشودة بحلول عام 2030: تعميم التعليم الابتدائي والثانوي بشكل مجاني ومنصف؛ التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة وتعميم التعليم قبل الابتدائي؛ تكافؤ فرص الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة؛ المهارات اللازمة لمزاولة عمل لائق؛ تعميم القرائية لدى الشباب؛ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين والإعاقة والطفولة؛ تعليم من أجل التنمية المستدامة ومن أجل المواطنة العالمية.

ومن الغايات المنشودة للهدف الرابع ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وإتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان ونبد والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام والعنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة. لن نخوض في تفاصيل هذه



الغايات، لكن يجب تسجيل بعض التحفظات حول بعض الغايات كالترويج لثقافة السلام والعنف والمواطنة العالمية التي لا تعني قبول الآخر المغتصب والمحتل. بل يجب أن تعني الحفاظ على الحقوق من السطو والنهب. ونذكر هنا مثال إضاعة الشواهد التاريخية للحضارة الإنسانية، إذ تشير وتؤكد التقارير المستندة للكشوفات الواقعية أن مدناً بابلية وسومرية وآشورية تعرضت إلى التخريب والسرقة من قوات الاحتلال الأمريكي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم تحويل مدينة بابل إلى مركز عسكري، مما أدى إلى إزالة العديد من المعالم الأثرية التي يزيد عمرها على 2600 سنة، ويمثل ذلك أكبر عملية سطو على ثقافات الشعوب في التاريخ الحديث بالرغم من مسؤولية المحتل الأمريكي أمام القضاء الوطني والدولي عن حماية الأمكنة الأثرية والحضارية استناداً لقواعد القانون الدولي وبالخصوص المادة 27 من اتفاقية لاهاي لسنة 1907 واتفاقية لاهاي لسنة 1954، وبموجب البروتوكول الأول والثاني لسنة 1977، والتطبيقات القضائية التي سادت بعد انتهاء الحرب العالمية.

الجدول رقم 1: مؤشرات قياس التعليم المستمر

الرقم	مؤشرات قياس التعليم المستمر
1	التعليم المستمر متضمن في رسالة المؤسسة التعليمية.
2	التعليم المستمر متضمن في سياسة وإستراتيجية المؤسسة التعليمية.
3	وجود خطة لدى المؤسسة التعليمية للتعليم المستمر.
4	وجود إجراءات لضمان الجودة لأنشطة وفعاليات التعليم المستمر.
5	عدد برامج التعليم المستمر الفعلية في السنة الذي نفذت فيها هذه البرامج.
6	عدد برامج التعليم المستمر المنفذة التي كان لها عائد كبير وفق أنظمة التعليم العالي.
7	عدد الشراكات مع القطاعين العام والخاص والتي نفذت لهم برامج في السنة المحددة.
8	نسبة برامج التعليم المستمر الدولية المنفذة في تلك السنة.
9	نسبة مشاريع التدريب للتعليم المستمر الممولة والتي نفذت في السنة المحددة.
10	مجموع عدد الساعات الدراسية المعتمدة في النظام التعليمي.
11	عدد الساعات الدراسية المعتمدة المسجلة.
12	عدد المسجلين في برامج التعليم المستمر في السنة المحددة.
13	نسبة الساعات الدراسية المعتمدة المسجلة في برامج التعليم المستمر إلى الساعات الدراسية المعتمدة المسجلة.
14	نسبة شهادات اتمام البرنامج إلى المجموع الكلي للمسجلين.
15	مستوى رضا الطلاب.
16	مستوى رضا المستفيدين الرئيسيين.
17	معدل الإكمال لجميع البرامج (في المتوسط).
18	نسبة برامج التعليم المستمر الحاصلة على اعتماد خارجي.

المصدر: تقرير حول: الوظيفة الثالثة للجامعات، صادر عن وزارة التعليم العالي ووكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات الإدارية العامة للتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 17.



فضلاً عن أثر اليورانيوم على العراقيين والذي خلف ضحايا بالآلاف كالتشوهات الخلقية والسرطان وغيرها والجميع يعرف ما تخلفه هذه المادة من آثار على البشر والحيوان والبيئة على الرغم من أن متركزات التنمية المستدامة تقوم على المحافظة على الإنسان والبيئة؟ وتعد مدينة البصرة شاهداً حياً على جرائم اليورانيوم في العراق¹.

وتعد مسؤولية تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة مسؤولية مشتركة وليست فردية، مسؤولية جماعية تشمل جميع الأطراف المعنية من وزارات وهيئات ومؤسسات علمية واقتصادية ومراكز بحثية ومنظمات مجتمع مدني، وخبراء، وقطاع خاص، وإعلام. تكون منهجية تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة ليست مقصورة على نظم التعليم المتعارف عليها، ولكنها لا بد أن تتخذ منهجية التعلم مدى الحياة، بما في ذلك تعليم الكبار والمجتمعات والتعليم التقني والمهني والتعليم العالي وتعليم المعلمين حيث تعتبر هذه المكونات هي مكونات حيوية لبناء القدرات لتساهم في إعادة توجيه التعليم تجاه الاستدامة. ومن هنا تأتي مسؤولية الجامعة من خلال بعدها الأول التعليم المستمر للمساهمة في هذه الحركة من خلال مؤشرات القياس المبينة في الجدول رقم 1 والتي بلغت 18 مؤشراً.

الملاحظ من مؤشرات القياس المهمة، أولاً صعوبة تطبيقها بالدول النامية لعدم توفر الكثير من الاشتراطات الموضوعية المرتبطة بالجهازية المالية والمادية والبشرية، فهي منجزة حسب واقع وظروف الدول الأوروبية، ثانياً: عدم تضمنها لبعض المؤشرات المرتبطة بالبعد الأخلاقي والإنساني كنسبة مثلاً عدد الاتفاقيات المبرمة مع الدول الفقيرة في تطوير منظومة تعليمها، عدد الطلبة من الدول الفقيرة الذين يدرسون بالبحر بالنسبة للجامعات الخاصة. فالتعليم المستمر موجود كبعد لكنه هو أيضاً يعتمد على النواحي العملية ويلغي النواحي الأخلاقية والإنسانية.

ثانياً: الابتكار

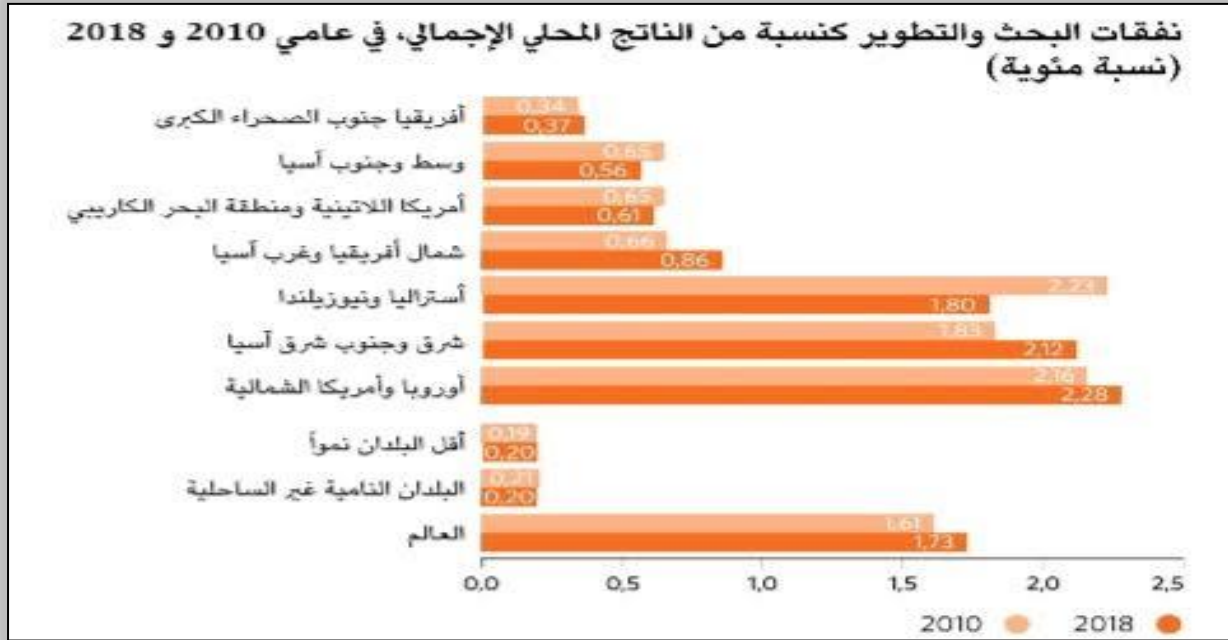
الابتكار معياراً يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول؛ وينظر إليه على أنه مصدر لتحقيق الثروة وعامل مهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذلك أفردت له هو أيضاً العديد من المؤشرات التي ترتبط بالهدف التاسع للتنمية المستدامة "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية" نذكر منها تلك المرتبطة بالابتكار:

- (1) الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- (2) العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة.
- (3) نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة.
- (4) نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا.

وتعد هذه المؤشرات ضعيفة بالنسبة للدول النامية كنفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما يبين ذلك بين الشكل أدناه ذلك بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى بالنسبة



الشكل رقم 4: نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في عامي 2010 و2018 (نسبة مئوية)



المصدر: تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022.

وفي إطار تسخير جميع المصادر في حشد المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتعزيز قدرات البلدان العلمية والتكنولوجية والابتكارية تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الدول النامية تحتاج إلى استثمار حوالي 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة¹. مما يعد قيذا آخر على التنمية فيها لاسيما في ظل محدودية تعاون الدول المتقدمة في ذلك من خلال (الملحق رقم 2)، حيث انخفضت نسبة الاستثمار الأجنبي بنسبة 40%، وبلغ صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية 0.32% من الدخل الوطني الإجمالي للدول المانحة وإن كان قياسياً حيث بلغ 161 بليون دولار سنة 2020، لكنه لا يزال بعيداً عن النسبة المحددة 0.7%.

وبالنظر لمؤشرات قياس بعد الابتكار التي قدمتها المفوضية الأوروبية كما يوضحها الجدول رقم 2 ففضلاً عن كونها صعبة القياس بالنسبة للدول النامية؛ كوجود خطة عمل لدى المؤسسة التعليمية للابتكار؛ وعدد المنظمات الخارجية أو الأفراد المشتركين في المجلس الاستشاري للمؤسسة التعليمية ومن يقومون بتوجيهها والتحقق من فعاليتها، ومن هم أعضاء في مجالس المراجعة للمؤسسة التعليمية، أو معاهدها، أو مراكزها، أو برامجها التعليمية؛ عدد البحوث المنشورة بالاشتراك مع مؤلفين غير أكاديميين وغيرها من المؤشرات. إذ تتطلب وثائق رسمية من الجامعات، واستبيانات، وقاعدة بيانات قوية، فإنها تستثني أيضاً مؤشرات البعد الأخلاقي والإنساني كعدد براءات الاختراع التي تم التنازل عنها لبعض الدول الفقيرة خاصة الإفريقية منها، إدراج هذا البعد في رسالة المؤسسة التعليمية.



الجدول رقم 2: مؤشرات قياس الابتكار

الرقم	مؤشرات المشاركة المجتمعية
1	الابتكار متضمن في رسالة المؤسسة التعليمية.
2	الابتكار متضمن في سياسة واستراتيجية المؤسسة التعليمية.
3	وجود خطة عمل لدى المؤسسة التعليمية وللابتكار.
4	عدد الرخص، والخيارات ونقل الملكيات) الفعلية والمنفذة، الحصرية وغير الحصرية) للشركات الجديدة، والمتفرعة عن أخرى، والشركات القائمة.
5	الميزانية الكاملة المتأتية من عوائد الاتجار والمعرفة التي تملكها المؤسسة التعليمية.
6	عدد الشركات الجديدة والمتفرعة من أخرى التي جرى إنشائها.
7	عدد مشاريع المشاع الإبداعي (Creative Commons) والابتكار الاجتماعي التي ينخرط بها منسوبو المؤسسة التعليمية.
8	عدد اتفاقيات دعم البحث العلمي والتطوير، والعقود والبرامج التعاونية مع الشركاء غير الأكاديميين.
9	نسبة ميزانية المؤسسة التعليمية المتأتية من دخل البحث العلمي والتطوير والممولة وفق اتفاقيات، ومشاريع تعاونية مع شركاء غير الأكاديميين.
10	عدد عقود الاستشارات
11	نسبة طلاب مرحلة الدراسات العليا والباحثين بعد مرحلة الدكتوراه والممولين مباشرة من المؤسسة التعليمية أو بالاشتراك مع القطاعين العام والخاص.
12	عدد المخترعات والمباني المنشأة) بتمويل مشترك) الخاصة بالمؤسسة أو المشتركة.
13	عدد الشركات المشاركة في دورات التنمية المهنية المستمرة.
14	عدد موظفي المؤسسة التعليمية الذي لديهم وظائف مؤقتة خارج القطاع الأكاديمي.
15	عدد الموظفين غير الأكاديميين المرتبطين بعقود مؤقتة مع المؤسسة التعليمية.
16	عدد الرسائل العلمية لمرحلة الدراسات العليا أو المشاريع التي اشترك في الإشراف عليها مشرفون غير أكاديميين.
17	عدد البحوث المنشورة بالاشتراك مع مؤلفين غير أكاديميين.
18	عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين في هيئات وشبكات ومنظمات ومجالس مهنية.
19	عدد المنظمات الخارجية أو الأفراد المشتركين في المجلس الاستشاري للمؤسسة التعليمية وممن يقومون بتوجيهها والتحقق من فعاليتها، ومن هم أعضاء في مجالس المراجعة للمؤسسة التعليمية، أو معاهدها، أو مراكزها، أو برامجها التعليمية.
20	عدد جوائز الابتكار المرموقة التي حصلت عليها المؤسسة التعليمية من جمعيات القطاع الخاص أو العام أو الوكالات والمنظمات الداعمة) الوطنية والدولية).

المصدر: تقرير حول: الوظيفة الثالثة للجامعات، صادر عن وزارة التعليم العالي ووكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات الإدارية العامة للتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2012، ص21.



ثالثاً: المساهمة المجتمعية: الشراكة المجتمعية:

تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار، وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة. هذه المؤسسات التي يمكن أن تؤدي دوراً بارزاً في تمكين هذه المشاركة وتفعيل أدوارها، بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، وأيضاً تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. فالجامعة مطالبة بأن تقدم خدماتها مباشرة لأفراد المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية تفويضية، أو تكاملية، أو برامج لإعادة التدريب، أو برامج تحويلية، أو بحوث تربوية ونفسية، تعرض لتصحيح السلوكيات المنحرفة من بعض أفراد المجتمع فيؤدي ذلك إلى خروج الجامعة من عزلتها وفتح أبوابها على المجتمع.

الجدول رقم 3: مؤشرات قياس بعد المشاركة المجتمعية

الرقم	مؤشرات المشاركة المجتمعية
1	المشاركة الاجتماعية متضمنة في رسالة المؤسسة التعليمية.
2	المشاركة الاجتماعية متضمنة في السياسة العامة للمؤسسة التعليمية أو إستراتيجيتها.
3	وجود خطة عمل لدى المؤسسة التعليمية للمشاركة الاجتماعية.
4	تخصيص جزء من الميزانية للمشاركة الاجتماعية.
5	عدد الأكاديميين المنخرطين في مجالس استشارية تطوعية.
6	عدد الفعاليات المتاحة للمجتمع/ للعامة.
7	عدد المبادرات البحثية ذات الأثر المباشر على المجتمع.
8	عدد الموظفين والطلاب المتفرغين لتقديم الخدمات والمرافق للمجتمع وتكلفتهم.
9	عدد أفراد المجتمع الذين يحضرون إلى مرافق المؤسسة التعليمية أو يستخدموها
10	عدد المشاريع المتعلقة توعية التعليمية.
11	عدد أعضاء هيئة التدريس والطلاب المشتركين في أنشطة التوعية التعليمية.
12	النسبة من ميزانية المؤسسة التعليمية المخصصة للتوعية التعليمية.
13	عدد أفراد المجتمع المشتركين في أنشطة التوعية التعليمية.
14	عدد الأنشطة التي تستهدف تحديداً الفئات المحرومة من الطلاب والمجتمع.
15	عدد ممثلي المجتمع في مجالس المؤسسة التعليمية أو لجانها.
16	قيمة المنح والتبرعات والعقود المتأتية من الشراكات

المصدر: تقرير حول: الوظيفة الثالثة للجامعات، صادر عن وزارة التعليم العالي ووكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات الإدارية العامة للتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 24.



وأدرج لهذا البعد أيضاً من مجموعة من مؤشرات القياس وضعت من أجل قياس مدى مشاركة الجامعة في بناء المجتمع (الجدول رقم 3) وهي مؤشرات يمكننا كدول نامية الاستفادة منها في بناء مؤشرات لقياس أداء جامعاتنا محلياً، لكنها تفتقد هي الأخرى إلى البعد الأخلاقي والإنساني في إطار مفاهيم الاستدامة التي تدعو كما أسلفنا إلى المواطنة العالمية، لاسيما وهذه المؤشرات مصنوعة في مخبر دول متقدمة تتبنى أهداف التنمية المستدامة ومن المفروض تجسد ذلك فهي أخذت بمفاهيم الاستدامة فيما يرتبط ببيئتها المحلية وهذا أمر شرعي، لكن أيضاً هناك مسؤولية تاريخية أخلاقية وإنسانية لهذه الدول اتجاه الدول النامية.

ولقد رأينا مسألة التعامل المزدوج للاجئين الأوكرانيين واللاجئين الأفارقة والآسيويين في الحرب الأوكرانية الأخيرة في دول تتشدد بالحرية والديمقراطية وبدأ الحديث على ضرورة التعامل الآمن مع هؤلاء وبدأنا نقرأ أيضاً وفي إطار الاستدامة والإنسانية على اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني.

أهداف التنمية المستدامة موضوع شائك ومعقد وتتداخل فيه الكثير من المتغيرات تحتاج إلى دراسة موضوعية من منظور مختلف تماماً عما يطرح، تبتعد فيه الدول عن المواعيد الانتخابية والاستهلاك الإعلامي، فكيف يمكن تقديم مثلاً تعليم عالٍ جيد وميسور التكلفة حسبما جاء في الهدف التاسع وتوجه الفكر العالمي والبنك الدولي يؤكد من جهة على أهمية التعليم العالي (تضمنين لأول مرة خدمات التعليم في اتفاقيات تحرير التجارة في إطار اتفاقية التجارة الحرة للخدمات)، ومن جهة أخرى يعتمد سياسة تمويل هذا التعليم اتجاه البلدان النامية لا تتناسب مع هذه التوجهات الجديدة؛ حيث مازال يربط قروضه ومساعداته التي يعطيها للدول النامية نحو قطاع التعليم العالي بمجموعة من الشروط، كفرض الرسوم على الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، إعطاء الدور المحوري للقطاع الخاص في قطاع التعليم العالي وغيرها (مبدأ استرداد التكلفة).

مما جعل الكثيرين يرون في تغير هذا التوجه خدمة لأهداف ومصالح الدول الكبرى بخلق سوق لاستهلاك منتجات المعرفة التي تصدرها هذه الدول. فمن جهة هناك اتساع لمطلب أهمية التعليم وجماهيريته ومن جهة أخرى هناك محدودية الموارد العامة المخصصة له (إشكالية فجوة الموارد وفجوة المعرفة). تبقى منظومة التعليم العالي في الدول النامية بشكل عام والدول الإفريقية بشكل خاص بكل مكوناتها (سواء من حيث وظيفتها التعليمية أو من حيث التحضير للحياة العملية) غير قادرة لحد الساعة على لعب أدوارها الحقيقية: الثقافية التي تسمح بالحفاظ على القيم والتراث، الاجتماعية التي يتم من خلالها تحقيق اندماج الأفراد في المجتمع مهما كانت توجهاتهم وميولاتهم، والاقتصادية التي تسعى إلى تامين قوة العمل؛ والأخلاقية التي تضمن حياة كريمة آمنة. حيث مازالت مخرجات التعليم العالي بوصفها تغذي كل المراحل التعليمية والتكوينية بالإطارات المؤهلة تأهيلاً عالياً تفتقر إلى عنصر الجودة والفعالية. يقول نعيم مفتاح قدام أثناء ممارسته لدوره كمدير لمشروع الألفية الأعمى الذي يهدف إلى تقليص الفقر في إفريقيا إلى النصف بحلول عام 2015، وأثناء تواجده في تموز 2004 في ثمان قرى كينية تعرف باسم ساوري. بمقاطعة نيانزا إلى الشمال من كينيا معلقاً على حالة المتعلمين في هذه القرى:

"لسوء الحظ أن عدداً كبيراً من الكينيين من الذين سيجتازون الامتحانات لن يتمكنوا من احتلال موقع في المدرسة الثانوية بسبب قلة الأموال لدفع الرسوم، وشراء الملابس واللوازم، وبالرغم من ذلك ومن أجل تدعيم طلاب الصف الثامن من التعليم الأساسي خلال عام الامتحان الحاسم، فإن المجتمع يزودهم بوجبة منتصف اليوم، مطهورة بالحطب والمياه التي يجلبها الطلاب معهم من البيت. ولسوء الحظ أيضاً فإن المجتمع القروي غير قادر حالياً على توفير وجبات منتصف اليوم للأطفال الصغار الذين يجب عليهم إطعام أنفسهم"¹. وهي صورة شديدة الدلالة تختصر واقع التعليم في إفريقيا الذي زاد قتامة توجهات الفكر العالمي للتمويل من خلال برامج صندوق النقد والبنك الدوليين².



التوصيات

- 1) بنيت أهداف التنمية المستدامة على منطق مقلوب أو معكوس، فلو كان البعد الأخلاقي والإنساني هو من اعتمد بداية في فلسفة بناء هذه الأهداف لكان العالم بالتأكيد أفضل حالاً مما يعيشه اليوم، وهو فعل مقصود لأن مصالح الدول الكبرى كانت تقتضي ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية حتى تستكمل شروط القوة والبناء أجلت تأسيس المنظمة العالمية للتجارة عقوداً منذ 1945. الدول الكبرى لم تتضامن أثناء جائحة كوفيد 19 مع أبناء جلدتها كإيطاليا التي كانت تدفن موتاه بالمئات يومياً، فكيف تسعى لبناء نظام عالمي يقوم على البعد الأخلاقي والإنساني؟ ومن ثم فمفهوم التنمية المستدامة يحتاج إلى إصلاح.
- 2) الجامعة كبديل موضوعي وإنساني وأخلاقي، متهمة اليوم على الرغم مما تقدمه من جهود سواء في إطار وظائفها التقليدية أو وظيفتها الثالثة بأنها لا تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المتقدمة منها متحالفة مع الشركات المتعدية الجنسية والصناعات العسكرية، من خلال منطق الربح وتنجير المعرفة. والنامية منها متهمة بالضعف ومحدودية الأداء.
- 3) علينا كدول نامية أن نستثمر في الأهداف؛ دولياً: نطالب من خلالها بإدراج البعد الإنساني والأخلاقي فيها ونضغط كمجموعة يجعلها من المبادئ الأساسية لكل الهيئات الدولية ذات الصلة، خاصة وأن مثل هذه الطروحات بدأت تتعالى في الدول المتقدمة بعد أن تجرعوا قساوة الجائحة وأرعبتهم طبول الحرب. فمثلما ضبطت المفوضية الأوروبية مؤشرات قياس أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة نأمل أن تحظى مؤشرات البعد الأخلاقي والإنساني للتنمية المستدامة بالاهتمام نفسه.
- 4) ومحلياً: باستنهاض الهمم والاعتماد على الذات، فنحن خير أمة أخرجت للناس من خلال بناء استراتيجيات تقوم على أهداف التنمية المستدامة، عن طريق:
 - أ- زيادة الاهتمام بالتعليم بكل أنواعه وتوجيهه نحو الاستدامة.
 - ب- إدراج مصلحة أو قسم بخدمة المجتمع في الهيكل التنظيمي على مستوى كل جامعة يعنى بتقييم الأداء الأخلاقي والإنساني وليس الأداء الاجتماعي فقط شبيه بمصالح تقييم الأداء المالي من خلال اعتماد مؤشرات معينة تنسجم مع الخصوصية المحلية وتساير المستجدات الدولية.
 - ت- توفير منصات تعليمية مستدامة مفتوحة خاصة في الموضوعات المرتبطة بالبعد الأخلاقي والإنساني لشؤون التنمية.
 - ث- فتح تخصصات كاملة تعنى بالبعد الأخلاقي والإنساني للتنمية المستدامة لتكوين خبراء في هذا المجال تكون لهم القدرة على المحاججة في المفاوضات الدولية والحفاظ على مصالح الدول الفقيرة.
 - ج- الإشراف الفعلي للمجتمع المدني والإعلام والمؤسسات الدينية في بناء منظومة أهداف التنمية المستدامة.
 - ح- يجب أن تبقى الجامعة فضاءاً للفكر والنقد الحر وألاً تنغمس فقط في قضايا سوق العمل، من أجل أن تصحح الجامعة الالتواءات والتناقضات، وإلاً ستفقد رسالتها كضمير حي للإنسانية وتصبح مجرد خادم لثقافة السوق وعبداً لأنانية بشرية جعلت كوكب الأرض يدق ناقوس الخطر.



الملاحق

مؤشرات قياس أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة

Continuing Education

The following list of indicators was selected for the CE dimension:

CE Indicators

- CE0-11: PRESENCE OF CE IN THE MISSION OF THE HEI
- CE0-12: PRESENCE OF CE IN THE POLICY AND/OR THE STRATEGY OF THE HEI
- CE0-13: EXISTENCE OF AN INSTITUTIONAL PLAN FOR CE IN THE HEI
- CE0-14: EXISTENCE OF QUALITY ASSURANCE PROCEDURE FOR CE ACTIVITIES
- CE1-11: CE PROGRAMMES ACTIVE FOR IMPLEMENTATION
- CE1-12: CE PROGRAMMES DELIVERED WHICH HAVE A MAJOR AWARD UNDER HIGHER EDUCATION SYSTEM
- CE1-13: PARTNERSHIP WITH PUBLIC AND PRIVATE BUSINESS CE PROGRAMMES DELIVERED IN THAT YEAR
- CE1-14: INTERNATIONAL CE PROGRAMMES DELIVERED
- CE1-15: FUNDED CE TRAINING PROJECTS DELIVERED
- CE1-16: CREDITS OF THE DELIVERED CE PROGRAMMES
- CE4-11: CREDITS ENROLLED
- CE4-12: REGISTRATIONS IN CE PROGRAMMES
- CE4-14: CE CREDITS ENROLLED REFERRED TO THE TOTAL CREDITS ENROLLED
- CE6-11: QUALIFICATIONS ISSUED REFERRED TO TOTAL CE REGISTRATIONS
- CE7-11: STUDENTS SATISFACTION
- CE7-12: KEY STAKEHOLDER SATISFACTION
- CE7-13: COMPLETION RATE FOR ALL PROGRAMMES
- CE8-11: CE PROGRAMMES WITH EXTERNAL ACCREDITATIONS

Social Engagement

The following list of indicators was the selected for the SE dimension:

SE Indicators

- SE0-i1: PRESENCE OF SE IN THE MISSION OF THE HEI
- SE0-i2: PRESENCE OF SE IN THE POLICY AND/OR STRATEGY OF THE HEI
- SE0-i3: EXISTENCE OF AN INSTITUTIONAL ACTION PLAN FOR SE IN THE HEI
- SE0-i4: BUDGETARY ASSIGNMENT TO SE
- SE2-i1: ACADEMICS INVOLVED IN VOLUNTEERING ADVISORY
- SE3-i1: EVENTS OPEN TO COMMUNITY/PUBLIC
- SE3-i2: RESEARCH INITIATIVES WITH DIRECT IMPACT ON THE COMMUNITY
- SE3-i4: COST OF STAFF/STUDENT HOURS MADE AVAILABLE TO DELIVER SERVICES AND FACILITIES TO COMMUNITY
- SE3-i5: PEOPLE ATTENDING/USING FACILITIES
- SE4-i1: PROJECTS RELATED TO EDUCATIONAL OUTREACH
- SE4-i2: ACADEMIC STAFF AND STUDENTS INVOLVED IN EDUCATIONAL OUTREACH ACTIVITY
- SE4-i4: BUDGET USED FOR EDUCATIONAL OUTREACH
- SE4-i5: COMMUNITY PARTICIPANTS IN EDUCATIONAL OUTREACH ACTIVITY
- SE4-i7: ACTIVITIES SPECIFICALLY TARGETING DISADVANTAGED STUDENTS /COMMUNITY GROUPS
- SE4-i9: COMMUNITY REPRESENTATIVE ON HE BOARDS OR COMMITTEES
- SE4-i11: GRANTS/DONATIONS/CONTRACTS ARISING FROM ENGAGED PARTNERSHIPS



Technology Transfer & Innovation

The following list of indicators was selected for the TTI dimension:

TTI Indicators

- TT10-i1: PRESENCE OF TTI IN THE MISSION OF THE HEI**
TT10-i2: PRESENCE OF TTI IN THE POLICY AND/OR STRATEGY OF THE HEI
TT10-i3: EXISTENCE OF AN INSTITUTIONAL ACTION PLAN FOR TTI IN THE HEI
TT11-i1: LICENSES, OPTIONS AND ASSIGNMENTS (ACTIVE AND EXECUTED, EXCLUSIVE AND NON-EXCLUSIVE) TO START-UPS OR SPIN-OFFS AND EXISTING COMPANIES
TT11-i2: BUDGET COMING FROM REVENUES FROM COMMERCIALISATION OF HEI KNOWLEDGE
TT12-i1: START-UPS AND SPIN-OFFS ESTABLISHED
TT13-i1: CREATIVE COMMONS AND SOCIAL INNOVATION PROJECTS THAT HEI EMPLOYEES ARE INVOLVED IN
TT14-i2: R&D SPONSORED AGREEMENTS, CONTRACTS AND COLLABORATIVE PROJECTS WITH NON-ACADEMIC PARTNERS
TT14-i3: BUDGET COMING FROM INCOME OF R&D SPONSORED CONTRACTS AND COLLABORATIVE PROJECTS WITH NON-ACADEMIC PARTNERS
TT14-i4: CONSULTANCY CONTRACTS
TT14-i5: POSTGRADUATE STUDENTS AND POSTDOCTORAL RESEARCHERS DIRECTLY FUNDED OR CO-FUNDED BY PUBLIC AND PRIVATE BUSINESSES
TT15-i1: CREATED (CO-FUNDED) OR SHARED LABORATORIES AND BUILDINGS
TT16-i2: COMPANIES PARTICIPATING IN CONTINUOUS PROFESSIONAL DEVELOPMENT COURSES (CPD)
TT16-i3: HEI EMPLOYEES WITH TEMPORARY POSITIONS OUTSIDE OF ACADEMIA
TT16-i4: NON-ACADEMIC EMPLOYEES WITH TEMPORARY POSITIONS AT HEIS
TT16-i5: POSTGRADUATE THESES OR PROJECTS WITH NON-ACADEMIC CO-SUPERVISORS
TT16-i7: JOINT PUBLICATIONS WITH NON-ACADEMIC AUTHORS
TT16-i8: ACADEMIC STAFF PARTICIPATING IN PROFESSIONAL BODIES, NETWORKS, ORGANIZATIONS AND BOARDS
TT16-i9: EXTERNAL ORGANIZATIONS OR INDIVIDUALS PARTICIPATING AT ADVISORY, STEERING, VALIDATION, REVIEW BOARDS TO HEIS, INSTITUTES, CENTRES OR TAUGHT PROGRAMMES
TT16-i10: PRESTIGIOUS INNOVATION PRIZES AWARDED BY BUSINESS AND PUBLIC SECTOR ASSOCIATIONS OR FUNDING AGENCIES (NATIONAL AND INTERNATIONAL)





المراجع

1. إسلام عصام هللو، دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها المجتمعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.
2. - أمال شوتري، مناطق الظل بالولايات المتحدة الأمريكية: واقع وتصورات مستقبلية، الملتقى الوطني الافتراضي حول: دور الجامعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر، مخبر دراسات وبحوث التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، يوم 21 مارس 2022.
3. أمال شوتري، السيطرة على النفط - الوجه الآخر للتنمية المستدامة (حالة العراق)، الملتقى الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 08/07 أبريل 2008.
4. أمال شوتري، " أثر الاتجاهات العالمية للتمويل على التعليم العالي (حالة بعض الدول الإفريقية)"، ندوة دولية حول التنمية البشرية: عامل تنافسية اقتصادية ورفاهية اجتماعية مستدامة"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب، 23/22 نوفمبر 2007.
5. محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر، 2005.
6. لورا داندريا، تايسون، من يسحق من؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالية، ترجمة عبد الحميد محبوب، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
7. وهي ريمة، الدور الجديد للجامعة: دراسة تجارب مختارة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2020.
8. موجز الاستدامة البيئية من أجل رفاهية الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام 2015، جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الأولى، البند 8 من جدول الأعمال المؤقت، نيروبي، 2014.
9. التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي مكتب جنيف الدولي، 2013.
10. كالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الإدارة العامة للتخطيط، تقرير ورشة عمل، تعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية، المملكة العربية السعودية، فيفري، 2013.
11. تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022.
12. Meleckidzedek Khayesi, What Is the Ethical Reflection of the Sustainable Development Goals? Available at: <https://www.liebertpub.com/doi/10.1089/scc.2020.0073,17/06/2022>.
13. Margareta Simona BUȘOI, ETHICAL DIMENSION OF THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT, PROCEEDINGS OF THE 8th INTERNATIONAL MANAGEMENT CONFERENCE, "MANAGEMENT CHALLENGES FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT", November 6th-7th, 2014, BUCHAREST, ROMANIA
14. José Luis Sánchez García, Juan María Díez Sanz, Climate change, ethics, and sustainability: An innovative approach, available at <https://www.elsevier.es/en-revista-journal-innovation-knowledge-376-avance-climate-change-ethics-sustainability-an-S2444569X18300027>.



Summary

The human and ethical dimension of the third function of the university considering the sustainable development goals

Dr. Amel Chutri
(Laboratory Director)

Kora Halima
(PhD Student)

Laboratory of Economic Studies on Industrial Zones under the New Role of the University (LEZINRU)
Mohamed Bachir Brahim University/ Bordj Bou Arreridj/ Algeria

This paper, through a descriptive and analytical approach, highlights the problem of the ethical and human dimension of the third mission of the university considering the Sustainable Development Goals. This study aims to participate in the academic and research debate to re-read the pillars and dimensions on which the SDGs are based, and to highlight the university's role through its third mission in a real adoption of the ethical and human dimension of the sustainable development goals. This paper concludes that the concept of sustainable development should be used according to the common interest and not according to the interest of the strongest. The imperative to reconsider the ethical and human dimensions of the Sustainable Development Goals (SDGs). The necessity for the third function of the university is to embody the ethical and human dimensions of sustainable development.

Keywords: The third mission of the university is Innovation; Education; Community Contribution; Sustainable Development Goals (SDGs).